

اسم البرنامج: حديث الثورة.

عنوان الحلقة: الاقتصاد المصري بعد مائة يوم على الانقلاب.

مقدم الحلقة: الحبيب الغريبي.

ضيوف الحلقة:

- أسامة غيث/كاتب صحفي وخبير اقتصادي.
- أشرف بدر الدين/ عضو الهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة.
- محمد أنيس/ قيادي في حزب الدستور وعضو جبهة الإنقاذ.
- خالد الوزني/ خبير ومحلل اقتصادي.

تاريخ الحلقة: 2013/10/12.

المحاور:

- الاقتصاد المصري في وضع حرج
- حكومة الببلاوي أداء ضعيف وقرارات بطيئة
- استقرار الاقتصاد مرتبط بخطى سياسية
- المساعدات الخليجية لا تكفي حكومة الانقلاب
- غياب الخطط البديلة
- الاقتصاد المصري والتوظيف السياسي

الحبيب الغريبي: أهلاً بكم مشاهدينا الكرام في حديث الثورة، كيف سرى حال الاقتصاد المصري خلال 100 يوم من عمر الانقلاب العسكري؟ هذا تساؤل لا يفرض نفسه على خبراء الاقتصاد فحسب وإنما على ملايين من عامة المصريين الذين يشكون وطأة الوضع السياسي والاقتصادي على أحوالهم المعيشية خاصة في أيام الأعياد وقد طفت

على السطح مجدداً شكوى مريرة من ارتفاع أسعار المواد الغذائية واللحوم ومن تعثر حركة النقل وعودة أزمة انقطاع التيار الكهربائي.

[تقرير مسجل]

أحمد مرزوق: حقائق الاقتصاد المصري في مئة يوم، انفرجت أزمة الوقود والكهرباء عقب عزل الرئيس محمد مرسي كما اتخذت البورصة اتجاه تصاعدياً واتخذت الحكومة قرارات واعدة منها: تحديد حد أدنى للأجور وقراراً بوضع تسعيرة جبرية في أسواق السلع تراجعت عنها لاحقاً وسمتها أسعار استرشادية وأعفت الحكومة أو خفضت المصاريف الدراسية لكثير من أبناء المصريين وتحدثت الحكومة عن استثمارات أجنبية غير مسبوقه ستنهمر على البلاد رغم كل ذلك فإن الحقائق على أرض الواقع تقول إن أزمة الكهرباء عادت من جديد وشبكة القطارات شبه متوقفة وإذا تعثرت شبكة النقل أصيب الاقتصاد بأسوأ أنواع الكولسترول، يساعد على ذلك حظر التجول حتى وإن خفضت ساعاته فإنه أدى لتراجع المعروض من السلع نتيجة تعثر الإنتاج والنقل حتى في مواسم الأعياد التي تعد فرصة للروج وآخرها سوق الأضاحي، وكان من نتائج كل ذلك أن ارتفع التضخم إلى أكثر من 10% أما السياحة فقد أوقفت شركات عالمية رحلاتها إلى مصر وإن أعلن بعضها عن استئناف رحلاتها فما زال مجرد كلام خاصة بعد تراجع عائدات المتاحف والمزارات السياحية بأكثر من 80% وتراجع حركة السفر بأكثر من 16% وهذا ما يؤكد تحذير وزير السياحة من أن مصر يمكن أن تفلس إذا استمر حال السياحة كما هو خلال الشهور القادمة وذلك لحرمان الاحتياطي النقدي من دخل السياحة رغم دعمه ب12 مليار دولار من السعودية والإمارات والكويت ولكن إلى متى؟ كيف سيفيد هذا في ظل تراجع تحويلات المغتربين وتجميد ووقف أجزاء كبيرة من المساعدات الدولية الأوروبية منها والأميركية وغيرها، وفي ظل تعليق صندوق نقد للمفاوضات حول قرض يقارب 5 مليارات دولار رغم التصريحات الأخيرة لرئيسه باستعداد الصندوق للتعاون وكيف سيأتي الاستثمار الأجنبي؟ كل ذلك دفع بالحكومة إلى خطط التحفيز التي رفعت معدل الاستدانة إلى أعلى مستوى منذ عقود، أما ارتفاع البطالة فهو نتيجة حتمية لكل ما سبق يترجمها حال الشباب في الشوارع والمقاهي وربما في قوارب تهريب المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا.

[نهاية التقرير]

الاقتصاد المصري في وضع حرج

الحبيب الغريبي: ولمناقشة هذا الموضوع معنا في الأستوديو أشرف بدر الدين عضو الهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة، ومن القاهرة محمد أنيس القيادي في حزب الدستور وعضو جبهة الإنقاذ ومن القاهرة أيضاً أسامة غيث الكاتب الصحفي والخبير الاقتصادي ومن عمّان خالد الوزني الخبير والمحلل الاقتصادي، سيد أسامة غيث يعني دعنا نبدأ بداية تقنية أكاديمية بعيداً ولو إلى حين عن منطوق المناكفة السياسية وشيطنة الخصوم يعني نريد قراءة مختزلة وسريعة لحال الاقتصاد المصري اليوم وهل هذه الحالة هذا الوضع وليد ما بعد الثلاثين من يونيو أم أنها حالة تراكمية؛ حالة مراكمة لكل ما سبق؟

أسامة غيث: بدون شك ما يحدث في مصر بالتحليل الموضوعي والعلمي جانب منه رئيسي حالة تراكمية، والحالة التراكمية لا تمتد فقط إلى ما بعد ثورة 25 يناير العظيمة لأنها عظيمة بكافة المعايير وبكافة المفاهيم ولكن يمتد إلى سنوات سابقة من حكم المخلوع وما تم تجريفه من الثروة المصرية ومن القدرات والإمكانات المصرية على أوسع مدى وأوسع نطاق من الفساد والانحراف هذا هو الجانب الأول، الجانب الثاني يرتبط بأنه منذ 25 يناير استخدم الاقتصاد كما استخدم الأمن فزاعة حتى يرتد المواطن المصري عن فكرة الثورة حتى لا يعود المواطن المصري مرة أخرى بأسلوب مباشر أو غير مباشر إلى تصور أن ما كان قبل الثورة هو الأفضل له معيشياً وهو الأفضل له أمنياً وهو الأفضل له اقتصادياً وهذه مؤامرة كبرى قادتها قوى النظام القديم التي كانت ما زالت ممسكة بكل أجزاء الدولة المصرية وبكل مصادر القرار وبكل النفوذ وبكل المسؤولية، نأتي بعد ذلك إلى حديث المائة يوم، المائة يوم في هذا النطاق لا أقدر إنني أنا أحمله أزمة هيكلية للاقتصاد المصري التي ترتبط بعجز الموازنة العامة ترتبط بالدين العام المحلي الداخلي، ولكني من الممكن كالاقتصادي وكراصد للأوضاع أن أحمله مسؤوليات كبرى ومسؤوليات رئيسية تصب في خاتمة معاناة المواطن المصري اليومية وزيادة هذه المعاناة بصورة كبيرة وبصورة واضحة بدون أن تكون هناك إجراءات رسمية على أي مستوى من المستويات لمواجهة هذه المعاناة والتخفيف منها، أسعار مائدة الحياة ومائدة المعيشة اليومية للمواطن المصري أنا لم أخض فيها ولكن سأدخل في مفاهيم الاقتصاد في هذه النقطة وتعبيراته ولكنها مفاهيم عملية ومفاهيم واقعية مائدة الحياة والمعيشة الأساسية للمواطن المصري بالخضراوات والفاكهة الارتفاعات السعرية

الهائلة والمهولة اللي أمت بها لا أعتقد أن قدرات هذا المواطن اللي 40% منهم أصلاً يعيشون تحت خط الفقر و20% آخرين يراوحون حول هذا الخط ارتفاعاً وانخفاضاً فمعنى ذلك أن الغالبية العظمى من المواطنين المصريين يعانون معاناة شديدة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة ومتطلبات المعيشة بل الأهم من ذلك يعانون معاناة شديدة من توفير السرعات الحرارية الأساسية اللازمة لهم في استمرار الحياة، فهذا الموقف أنا أعتقد يمثل العقدة الأولى والعقدة الكبرى لرصيد وإنجازات المائة يوم..

الحبيب الغربي: ولكن سيد أسامة يعني بعد إنك يعني هذا التوصيف يمكن أن ينسحب على كل عهد وتحت أي حكومة وتحت أي نظام ولكن أريد أن أفهم الأخطاء الرئيسية يعني دعني أقول ربما الأخطاء القاتلة في هذه الفترة التي جعلت الاقتصاد المصري غير قادر على التعافي إلى حد الآن؟

أسامة غيث: يا عزيزي الثورة الصناعية والرأسمالية تمت في العالم الغربي بناء على قاعدة رئيسية دعه يعمل دعه يمر، وفي ظل حظر التجوال وفي ظل قانون الطوارئ وفي ظل القيود المفروضة على الحركة في الدولة المصرية وفي المجتمع المصري، وفي ظل توقف حركة السكك الحديدية وهذا أمر غير مسبوق في أي دولة من دول العالم والسكك الحديدية تعتبر المعيار والمقياس الرئيسي والرخيص لحركة البشر ولحركة البضائع عبر الخريطة الجغرافية الكاملة لمصر، في ظل هذه الأوضاع وهذه القرارات كان من الطبيعي إن حركة السلع وحركة المواطنين للعمل وللانتقال وبالتالي حركة النشاط الاقتصادي وكفاءته تتأثر بشكل كبير وتتأثر بصورة كبيرة وتنعكس في ارتفاعات الأسعار وفي ندرة السلع وفي أيضاً عدم قدرة الناس على العمل وفي ارتفاع معدلات البطالة وغيرها من المؤشرات السلبية التي تصاعدت قياساً بأي فترة سابقة عليه.

الحبيب الغربي: نعم أشكرك سيد أسامة ستبقى معنا على امتداد هذه الحلقة، سيد محمد أنيس القيادي في حزب الدستور عضو جبهة الإنقاذ يعني حتى ولو تركنا جانباً المؤشرات الاقتصادية والأرقام وبالنهاية المواطن سواء كان مصري أو غير مصري لا يأكل مؤشرات ولا أرقام يعني الوضع القائم الآن حالة الانسداد السياسي الانفلات الأمني عدم الاستقرار الموجودة هي السبب الرئيسي الذي أتى به أتت به السلطات الجديدة ولكل هذه المشاكل الاقتصاد المصري يعني كيف تعلق على ذلك؟

محمد أنيس: هو بالتأكيد ما فيش سياسة بدون اقتصاد وما فيش اقتصاد بدون أمن وبالتالي هذا الثلاثي ما بين الشؤون الاقتصادية والسياسية والأمنية هو ثلاثي مترابط يتم التأثير بينهم مع بعض وبالتالي خليني أقل لك بالوقت عشان تقدر يبقى عندك قدرة إنك تقيم الوضع الاقتصادي الحالي لازم تعمل حاجتين أولاً: لازم تبص على الظروف المحيطة والإمكانيات المتاحة لهذه الحكومة وفي نفس الوقت لازم تقارن أداءها بما أنجزته أو لم تنجزه مع سبقها وما سلف وأداء الحكومة السابقة، خليني أقولك إن إحنا عشان نقدر نقوم بهذا التقييم أنت محتاج إن أنت تبص على المؤشرات اللي يُقال عليها مؤشرات الاقتصاد الكلي من حيث مستوى اختلاف النقد الأجنبي وبقية المؤشرات ومحتاج في نفس الوقت تشوف المؤشرات اللي تؤثر على الحياة المعيشية للمواطن المصري بصورة مباشرة ويومية، فخليني أقول لك مثلاً الإرث العام بتاع حكم الإخوان كان في ارتفاع في حجم الديون الخارجية لمصر من 34 مليار دولار إلى 45 مليار دولار، كان في ارتفاع في حجم الديون الداخلية لمصر من 1 تريليون إلى تريليون وربع يعني بتسحب 250 مليار جنيه في سنة واحدة يعني الإخوان استنفوا في سنة واحدة قد اللي استنفه مبارك في 30 سنة، هذه حاجات مهمة جداً لو أنت عايز تبص على مؤشرات الاقتصاد الكلي، لازم تبص كمان إن الجنيه المصري في عام حكم الإخوان فقد 25% من قيمته من 5.5 قصاد دولار 7 جنيه وفي حاجة اسمها سوق سوداء وتباع ب8 جنيه ده لو أنت عايز تبص على مؤشرات الاقتصاد الكلي طيب قارن مؤشرات الاقتصاد الكلي هذه في الثلاث شهور بتاع حكم هذه الحكومة ستلاقي أولاً إن أنت عندك في تدفقات نقدية حصلت لاحتياطي النقدي الأجنبي 12 مليار دولار هذا رفع احتياطي النقدي الأجنبي من 16 مليار إلى 19 مليار الفرق تم ضخه في الأسواق، سعر الجنيه المصري توقف نزيفه واستقر عند 7 جنيه بالإضافة إلى إن لم يعد هناك سوقا سوداء والسعر تقريباً هامش الفرق ما بين السعر اللي أعلنه البنك المركزي اللي هو تقريباً 7 جنيه وبين بيع السوق السوداء بدال ما هو كان الفرق جنيه والسعر في السوق السوداء 8 جنيه بقى تقريباً 10 قروش دي مسائل مهمة لو أنت عايز تقارن بين مؤشرات..

حكومة البيلوي أداء ضعيف وقرارات بطيئة

الحبيب الغريبي: سيد أنيس معلىش لأنه يعني الناس بالنهاية قد تكون هذه المؤشرات والأرقام صالحة بالنسبة للمختصين للأكاديميين يقع بناء إستراتيجيات عليها، ولكن على

الأرض هذا لا يتجسد يعني بشكل واضح ما هو واضح للجميع أن هذه الحكومة حكومة البيلاوي يقولون أنها حكومة متكلسة حكومة بطيئة جداً في مشاريعها ولم تحقق الأحلام التي كانت تراود الناس يعني هذا المهم، المهم هو ما يحصل على الأرض.

محمد أنيس: وأنا مش مختلف في بعض التوصيفات اللي حضرتك قلتها كأداء هذه الحكومة لكن أنت لما تيجي تقييم الحكومة لازم تجيء تشوف الحكومة هذه مطلوب منها إيه؟ هذه الحكومة مش مطلوب منها باختصار وبوضوح مش مطلوب منها إن هي تحقق الأمان الاقتصادي للمواطن المصري، المطلوب من هذه الحكومة إن هي تعيد الاستقرار للأداء الاقتصادي والتخلص من الأخطاء والكوارث اللي قام بها حكم الإخوان على مدار عام كامل لأن هذه حكومة مؤقتة بظروف أشبه بظروف الحرب ولحين ما يكون في برلمان جديد وحكومة مشكلة تقدر تشتغل بإستراتيجيات هادئة وتقدر تخطط للمستقبل، يا سيدي الفاضل هذه الحكومة تواجه كارثة بسبب المشاكل الأمنية اللي أدت إن كان في حظر على السياحة وده طبعاً في 7/3 بسبب اعتصامات الإخوان في الشوارع وفي شيء من هذا القبيل، النهارده أنت تتكلم إن بعد شهرين فقط أو تقريباً فقط 3 أشهر في رفع الحظر من معظم الدول الأوروبية في وفود بالفعل وصلت للمنتجات السياحية على مدار الثلاث أسابيع الماضية، إذن في حالة من حالات استعادة النشاط حالة من حالات استعادة الاستقرار، المؤشرات الأداء.

الحبيب الغريبي: أشكرك سيد أنيس سأعود إليك أشرك معي في الأستاذيو طبعاً الأستاذ أشرف بدر الدين وهو عضو الهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة، وفي نفس الوقت أنت خبير اقتصادي يعني كنت مكلف بالملف الاقتصادي في مجلس الشورى على ما أعتقد، سيد بدر الدين هذه الحكومة كما يقول ضيفي من القاهرة، هي حكومة انتقالية ليس على عاتقها أن تؤدي إستراتيجية طويلة المدى ومشاريع كبرى هذا دور ربما الحكومات القادمة ثم أنّ الظرف الاقتصادي الداخلي والخارجي والدولي يعني لا يساعدها حقيقة على أن تفعل الكثير أكثر مما فعلته كيف ترد؟

أشرف بدر الدين: بسم الله الرحمن الرحيم تحياتي للسادة الضيوف وللسادة المشاهدين أنا عايز أرد في البداية على مجموعة من المغالطات اللي قالها الأستاذ محمد أنيس فهو يتحدث بداية عن أن هذه الحكومة غير مطلوب منها أن تحقق الأمان الاقتصادي ويجب أن ننظر إلى الظروف المحيطة طيب ما هو السنة الأولى من حكم الرئيس الشرعي

الرئيس محمد مرسي كانت أيضاً كلها إضرابات عمالية كلها مطالب فئوية كلها قطع طرق كلها مليونيات كل أسبوعين مظاهرات إضرابات فنفس الظروف المحيطة وربما أسوأ، هو يقول أن الدين العام الخارجي زاد يعني من ستة وثلاثين إلى خمسة وأربعين عايز أقول له أن خلال الثلاث شهور بس فقط اللي تولت فيها حكومة الانقلاب زاد فيها من خمسة وأربعين إلى ستة وخمسين مليار دولار، حجم الدين العام يعني هو يقول يعني حكومة الإخوان أو حكم الرئيس مرسي زود الدين العام في سنة قد يعني أكثر من اللي زوده عهد الرئيس مبارك في ثلاثين سنة أنا عايزه يرجع للأرقام ويعرف أن الاقتصاد المصري على مدى حكم العسكر على مدى ستين سنة بدأ سنة 1952 ومصر دائنة للخزينة البريطانية، بريطانيا العظمى كانت مدينة لمصر ثم تركها العسكري الأول اللي حكم مصر هو جمال عبد الناصر مدينة بخمسة مليار ثم تركها العسكري الثاني أنور السادات مدينة بعشرين مليار ثم تركها العسكري الثالث حسني مبارك 1300 مليار يبقى يعني من عشرين مليار إلى ألف وثلاثمائة مليار حجم الزيادة في الدين العام خلال السنة اللي حكم فيها الدكتور مرسي هي اللي الحجم الطبيعي لعجز الموازنة المقر من البرلمان المنتخب وبالتالي هذه معلومات خاطئة، فيما يتعلق بسعر الدولار وزيادته أنه زاد حوالي 15% أذكره بأن السياسة النقدية اللي اتبعها المجلس العسكري ومحافظ البنك المركزي في الفترة الانتقالية بعد ثورة خمسة وعشرين يناير هي التي أدت إلى هذا لأنهم حاولوا الحفاظ على سعر صرف للدولار بأن لا يزيد وأدى هذا إلى انهيار الاحتياطي النقدي ونزل من خمسة وثلاثين أو ستة وثلاثين مليار دولار في خمسة وعشرين يناير إلى خمسة عشرة مليار فقدنا حوالي واحد وعشرين مليار دولار بسبب هذه السياسة النقدية للحفاظ على سعر الصرف فكان لا بد من تحريك سعر الصرف للحفاظ على هذا الاحتياطي الذي كاد أن يفقد تماماً.

الحبيب الغريبي: لكن من المؤاخذات الكبرى أيضاً طالما أنت تتحدث عن المغالطات وعن الحقائق.

أشرف بدر الدين: نعم.

الحبيب الغريبي: المؤاخذات الكبرى عن مرسي أن مستوى الإنفاق الحكومي زاد 8 مليار دولار يعني في ظرف كان يستدعي التقشف..

أشرف بدر الدين: طبعاً لكن حينما ننظر إلى الاحتياطي النقدي نجد أنه بدأ بالاستقرار ثم بدأ في الزيادة يعني في أواخر الشهور من العام اللي حكمه الرئيس مرسي بدأ الاحتياط النقدي يزداد بينما فقد الاحتياط النقدي الشهر الماضي رغم 12 مليار دولار التي ضخّت من الدول المؤيدة لهذا الانقلاب فقد 207 مليون دولار الشهر الماضي، حينما نقارن عن الأزمات بقى اللي يعيشها المواطن يعني ثورة خمسة وعشرين يناير قامت من أجل العيش والحرية والكرامة الإنسانية الحقيقية بعد الانقلاب العسكري نحن لا شايفين عيش ولا حرية ولا كرامة إنسانية، وأبرز هذه الأزمات يعني في عهد الدكتور مرسي تحلت أزمة العيش ولم يعد أحد يقف بطابور العيش وتحسنت جودة الرغيف من خلال منظومة الخبز، أول شتاء يعدي على المصريين بأن لا يبقى في أزمة بوتوغاز هو الشتاء اللي كان في عهد حكم الدكتور مرسي، السلع التموينية الأساسية اللي يأخذها المواطن البسيط في دعم الآن لا تصل إليه وأصبحت رديئة بشكل الذي لا يستطيع أن يستخدمها حينما كانت أصبحت في عهد الدكتور مرسي خير بلدنا وزيت من أجود الأنواع وأرز من أجود الأنواع وسكر من أجود الأنواع، وجدنا زيادة كبيرة جداً في دخول العاملين في الجهاز الإداري للدولة وصلت الزيادة خلال سنتين بعد خمسة وعشرين يناير إلى 85%، زادت رواتب المعلمين كادر للإداريين كادر لأساتذة الجامعات مجلس الشورى قبل حله وقبل الانقلاب أقر كادر للأطباء ولكن لم يطبق زيادة 300% في مرتبات العاملين في الجيش وفي الشرطة كادر الأساتذة زادت المعاشات معاش الضمان الاجتماعي زاد من خمسة وسبعين جنيه إلى أربعمائة جنيه بقى في تأمين صحي على المرأة المعيلة رفع حد الإعفاء الضريبي للتخفيف الأعباء عن كاهل صغار الموظفين، وجدنا مكافحة حقيقية للفساد وتحصيل للمتأخرات الضريبية ووجدنا رجال أعمال كبار في العهد السابق تحصل منهم ضرائب دفعوها وكتبوا شيكات فيها كانت أكثر من سبعة ونص مليار جنيه لأول مرة تكون هناك شفافية في محاسبة الجهات الحكومية ولأول مرة في البرلمان تناقش موازنة رئاسة الجمهورية ويعلن مرتب رئيس الجمهورية، النهاردة حد يقول لنا مرتب رئيس الجمهورية أو مرتبات مستشار رئيس الجمهورية مرتبات الوزراء لا أحد يسأل عن الكلام هذا، ونحن نعلم أنهم يحصلون على الملايين لأول مرة يتحقق فائض في ميزان المدفوعات مائتين وسبعة ثلاثين مليون دولار وهذا تقرير البنك المركزي مقابل عجز احد عشر مليار وثلاثة من العشرة مليار دولار في السنة اللي قبلها اللي حكم فيها المجلس العسكري، فالمواطن البسيط النهاردة في مصر يشعر بغلاء بكل السلع الأغذية والملابس والأحذية

ومواد البناء وأسعار النقل والمواصلات عايش أزمات في العيش والبتوغاز والسلع التموينية في هروب استثمارات النهاردة في إضرابات عمالية في شركات حكومية وشركات قطاع خاص.

استقرار الاقتصاد مرتبط بخطى سياسية

الحبيب الغريبي: طيب أنتقل إلى السيد خالد الوزني من عمان وهو خبير ومحلل اقتصادي سيد خالد يعني الاقتصاد المصري هو ثالث أكبر الاقتصادات في العالم العربي، اسأل إلى جانب ربما هذه الأزمات التي قد تكون عابرة بفعل عدم الاستقرار السياسي وبفعل الاستقطابات الحاصلة هل ترى أنّ هناك أزمة هيكلية في الاقتصاد المصري وأنّ الوضع الحالي هو نتاج أخطاء متراكمة منذ فترة؟

خالد الوزني: يعني مما لا شك فيه أنّ الأزمة الحالية في الاقتصاد المصرية هي ليست أزمة أنية بل هي أزمة تراكمية بدأت حتى قبل ثورة خمسة وعشرين يناير وإلاّ لما تحرك الشعب وكما أشرت أنت أخي الحبيب المواطن يهمله في النهاية ما يشعر به من وظائف من استقرار دخله من عدم وجود تآكل لهذا الدخل من حياته اليومية التشوهات الهيكلية واضح أنها كانت موجودة، ولا شك أنه في نهاية 2012 كما أشارت الأرقام الكلية كان هناك مثلاً عجز يصل إلى 14% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا عجز كبير بمعنى أنّ الحكومة الحالية حتى بعد ثلاثة أشهر لا يمكن أن لها أن تحل كل هذه المشاكل بشكل سريع هناك من عدم اليقين ولكن الأهم من ذلك أنّ الحكومة الحالية بوجود فريق اقتصادي مثل الدكتور حازم والدكتور أحمد جلال والدكتور أشرف العربي يجب أن لا تسعى أن تكون حكومة تيسير أعمال يعني ما يريده المواطن الذي خرج إلى الشارع هو يريد أن يشعر بتغيير على حياته اليومية يريد أن يشعر أنّ هناك وظائف علينا أن نتذكر أنّ هناك سبعمائة ألف وظيفة مطلوبة سنوياً في سوق العمل المصري هذا يعني أنّ هناك حاجة لتحريك عجلة الاقتصاد هذا يعني لا بد من استخدام حتى المنحة الخليجية التي أشار إليه الأستاذ أشرف يجب أن يتم صرفها وقد أعلنت الحكومة على ما يبدو أنّ هناك حزمة تحفيزية بحدود ثلاثمائة ألف دولار لابد من توجيه هذه الحزم للمواطن، التشوهات الهيكلية التي كانت أساسها البطالة كانت حوالي 9% في العام 2010 وفي الربع الأول من 2013 وصلت إلى أكثر من 13% إذن المواطن لم يشعر حتى الآن بوجود تغييرات هيكلية في حياته اليومية وهذا يستدعي

مرة أخرى كما قلت أن تسير الحكومة إلى إنشاء ما يسمى فريق إنقاذ أو لجنة إنقاذ أو خطة طوارئ سريعة لأنه الإصلاح لا يمكن أن يتم بين يوم وليلة، الإصلاحات عادة في الاقتصاد نوعين إصلاحات أنية وإصلاحات هيكلية، الإصلاحات الآنية يريد أن يشعر بها المواطن اليوم يريد أن يشعر أن الحزمة التحفيزية ستعني خلق وظائف جديدة ستعني تحريك حوالي خمس آلاف منشأة أو مصنع تم إغلاقه أو أغلق خلال العامين الماضيين يريد هذا المواطن أن يشعر أن هذه المصانع عادت للعمل وبالتالي عاد ليجد وظيفة يريد أن يشعر بأن دخله مستقر وبالتالي استقرار العملة قضية مهمة في هذا الإطار، يريد أن يرى مشاريع بنية تحتية التي يمكن أن تشغل المقاولين وتشغل أيضاً أبناء الشعب المصري في الوظائف المختلفة، والأهم من ذلك أيضاً حالة الاستقرار المطلوبة يعني فزاعة الأمن لوحدنا قد تسيء إلى الاقتصاد الوطني، لا بد من العمل على الأمن والاقتصاد في آن واحد لأن السياحة تراجعت بشكل كبير..

الحبيب الغريبي: أشكرك.

خالد الوزني: وهي مرفق أساسي لتشغيل المصريين.

الحبيب الغريبي: أشكرك سيد خالد ستبقى معنا طبعاً ما زال هناك وقت في هذه الحلقة، فاصل قصير نواصل بعده النقاش حول واقع الاقتصاد المصري خلال المائة يوم الماضية ابقوا معنا.

[فاصل إعلاني]

الحبيب الغريبي: أهلاً بكم من جديد نستكمل النقاش حول وضع الاقتصاد المصري خلال المئة يوم الماضية حيث يشكل عجز الموازنة واحداً من أبرز التحديات التي تواجه الحكومة المؤقتة في ظل سعيها لاحتواء الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد في وضع سياسي هش، المزيد من التفاصيل يعرضها مراد بوعلامه الله.

[تقرير مسجل]

مراد بوعلامه الله: استمر اتساع عجز الموازنة المصرية خلال السنوات الماضية لتقارب نسبته خلال السنة المالية الماضية نحو 14% من إجمالي الناتج المحلي هذا بينما تسعى الحكومة المؤقتة لتقليصه إلى 9.1% فقط في العام 2014، الحكومة

المؤقتة هنا تسعى لخفض العجز عجز الموازنة وفي نفس الوقت زيادة الإنفاق لتحريك الاقتصاد وخلق الوظائف، هذه المعادلة تبدو شبه مستحيلة قصد الحكومة هنا واضح شراء السلم الاجتماعي ومن ذلك وعود الحكومة برفع الحد الأدنى للأجور إلى 1200 جنيه مصري بداية العام القادم، تقدر جهات رسمية تكاليف هذه العملية بعشرة مليارات جنيه مصري تضاف إليها عشرة مليارات أخرى هذا لاستيعاب فروق الدرجات الوظيفية، خلال شهر سبتمبر كذلك أطلقت الحكومة المؤقتة برنامجاً بأربعة مليارات و200 مليون دولار وذلك من خلال إلغاء رسوم المدارس وكذلك تخفيضات فيما يتعلق بأسعار المواد الأساسية وخدمات النقل بهدف تحسين مناخ الأعمال وكذلك تخفيف الفقر، هذا يقودنا للتساؤل عن مصادر التمويل المتاحة لنلق نظرة على احتياطي البنك المركزي من النقد الأجنبي الذي لا زال ضعيفاً بأعين الخبراء وبالتالي يبدو خيار الاستدانة من الخارج الذي لطالما أعيد به على حكومة هشام قنديل يبدو أنه لا زال الخيار الأمثل للحكومة المؤقتة، السعودية والإمارات والكويت سارعت للإعلان عن دعم حكومة الانقلاب في يوليو ووعدت بأثني عشرة مليار دولار حصلت مصر منها حتى الآن على سبعة مليارات دولار، والمشكلة الحقيقية التي يواجهها الاقتصاد المصري تتعلق بانكماش مصادر العملات الأجنبية كالسياحة التي تشكل 7% من إجمالي الناتج المحلي المصري وبالتالي خيار الاقتراض من الخارج أصبح ضرورياً وهو ما يرفع سقف التحديات أمام الحكومة المؤقتة.

[نهاية التقرير]

المساعدات الخليجية لا تكفي حكومة الانقلاب

الحبيب الغربي: نستكمل إذن النقاش حول وضع الاقتصاد المصري الراهن مع ضيوفنا نعود إلى السيد أسامة الغيث الكاتب الصحفي والخبير الاقتصادي، سيد أسامة هذا الضخ الخليجي الضخ المالي يعني هذه المبالغ التي وصلت إلى 12 مليار دولار يقال أنها سبعة فقط يعني حصلت عليها الحكومة المصرية إلى حد الآن، هل هي كافية يعني لمساعدة الاقتصاد المصري لإنعاشه من جديد؟

أسامة غيث: هذه المبالغ لو كانت اثنا عشرة مليار وهي حقيقتها سبعة مليار كما أعلن هشام رامز محافظ البنك المركزي وصلت إلى مصر فقط لا غير وما زال هناك خمسة

مليار لم تصل حتى الآن لا تقدم حلاً للمشكلة، الآن لا بد أن نضع مقارنة اقتصادية حتى نفهم حقيقة ما تحتاجه مصر، ما يقال من أرقام من الجهات الرسمية سواء كان المسؤولين في البنك المركزي أو وزارة المالية المصرية يتحدثوا عن مبالغ تصل إلى عشرين مليار دولار أو أكثر من عشرين مليار دولار وهذه المبالغ بالقطع أنا بقول أنها تقل كثيراً عن حزمة الإنقاذ اللازمة للاقتصاد المصري لأن الاقتصاد اليوناني لما وقع في أزمة وفي كارثة في سنة 2009 كانت تقديرات الإتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي أن حزمة الإنقاذ اللازمة تصل قيمتها إلى 300 مليار دولار فبالتالي الحديث عن إنقاذ الاقتصاد المصري بأوضاعه الكارثية وعن أزماته المتصاعدة، أنا أعتقد أنه يحتاج على الأقل إلى مبلغ يقارب 300 مليار دولار خلال خمس سنوات كما حدث في الحالة اليونانية، ولكن المشكلة أنه في الحالة اليونانية كانت هناك أطراف راغبة في المساعدة ولكن في الحالة المصرية ليست هناك أطراف راغبة بالمساعدة ولا تدرك مسؤوليتها عن هذه المساعدة، يضاف إلى ذلك نقطة أنا أحب أن أوضحها تماماً أنه ما يتم تداوله من أرقام في هذه الحلقة وغيرها من أجهزة الإعلام حول الاحتياطات النقدية المصرية وحول ما كان متوفراً من الاحتياطات لا يعبر عن الواقع، لأن صندوق النقد الدولي بمؤشراتته المالية الدولية التي نشرتها المجلة الاقتصادية للبنك الأهلي منذ حوالي 6 أشهر أوضح بجلاء أنه أقصى ما وصلت إليه احتياطات النقد الأجنبي في مصر كان 25 مليار دولار في ديسمبر 2010، فبعد ذلك أنه لا حديث عن 36 مليار وحتى لو قلنا أنها 36 مليار فإن المؤشرات الاقتصادية تقول أنه 36 مليار كانوا يكفوا ويعادلوا واردات مصر لمدة 8.7 شهر فقط، في حين من 2003 كان 14 مليار دولار المتوفرة لدى البنك المركزي تكفي لواردات 11 شهر فالأرقام الاقتصادية المطلقة والأرقام التي تطلق حول الأوضاع الاقتصادية السابقة على الثورة والتالية للثورة أرقام غير حقيقة أنا بس بذكر أيضاً أن مؤشرات البنك المركزي الصادرة منه هو شخصياً كانت تتحدث عن احتياطات غير رسمية قدرها 7 مليار دولار فمعنى ذلك أنه هو تم تمويل أسهم وسندات خزانة وأزيد خزانة حولت إلى الخارج بعد ثورة 25 يناير كانت مملوكة بالفعل للمصريين وكان هناك تلاعب بصناديق الاستثمار فيها تصل إلى نحو 12 إلى 15 مليار دولار وتم تغيير سعر صرف الدولار للمصري، أسعار الصرف ليس لسبب إلا حتى يتم تحويل هذه الأموال بدون أن تتحمل أية تكلفة أو خسائر في سعر الصرف، والأمور في مصر منذ الثورة وحتى الآن تدار بما يعاند وبما يعاكس المؤشرات الاقتصادية الحقيقية للإصلاح،

النهاردة إحنا نتكلم عن 14% وأكثر وهو عجز الموازنة العامة، اليونان لما وصلت إلى 13.6 وهي مع ذلك في حكومة منتخبة كان الأمر شبه إعلان كارثي لليونان، أنا لا ادري الحكومة المصرية النشاط الاقتصادي شبه متوقف، السياحة وعائداتها تتوقف، فمعنى ذلك أن العائدات العامة اللي ممكن أن تتحقق الحكومة لتمويل الإنفاق العام في الموازنة العامة في تراجع فمعنى ذلك أن الأزمة المرتبطة بالعجز بالموازنة العامة وفي الدين العام أزمة مستمرة وأزمة متصاعدة.

الحبيب الغريبي: أشكرك.

أسامة غيث: وحلها غير موجود في الوقت الراهن.

الحبيب الغريبي: أشكرك سيد أسامة غيث، سيد أنيس، محمد أنيس هل هذه الأزمة لا حل لها في الوقت الراهن؟ ثم أن هذه الأرقام والمؤشرات حقيقة هناك العديد من الأرقام لدي، لكن لا أريد أن أثقل على المشاهد، يعني كان هناك سقف وضعته هذه الحكومة ببلوغ نسبة 3.5 كنسبة نمو، ولكن يبدو أنه وقع تعديل على هذه النسبة حتى من قبل البنك الدولي يعني الظاهرة وكأنها الحلم غير واقعي على الإطلاق، ألا يعني هذا أن هناك إشكاليات وحقيقية في الاقتصاد المصري في هذه المرحلة؟

محمد أنيس: لا أحد يقدر ينكر أنه بالفعل في إشكاليات موجودة ومتواصلة ومتراكمة ما قبل 25/يناير وما تلاه، لكن خليني أقول لحضرتك أن أسوأ ويمكن الكلام ده أنا عايز أقوله لضيفك الكريم اللي معك اليوم في الأستوديو اللي أسوأ ما يمكن أن يفعله السياسيون أنهم يحاولوا يلوا الحقائق الاقتصادية حتى تكون مناسبة لتوجهاتهم السياسية، إنما أنا أقول أن ارتفاع حجم الدين الخارجي لمصر من 34 مليار إلى 45 مليار في عام واحد، في عام حكم الإخوان، هذه حقائق موجودة وعامة وموجودة في البنك المركزي وموجودة في الأرقام الدولية أي أرقام ثمانية ضيفك الكريم بقولها أنا لا أعرف مصدرها إيه واسوا ما يمكن يعمله أنه هو يجيب الأرقام اللي على هوى الحرية والعدالة ويعرضها على أنها لها علاقة في الاقتصاد المصري، لما أتكلم وأقول إن ارتفاع الدين المحلي الداخلي من واحد تريليون إلى تريليون وربع يعني بزيادة ربع تريليون 250 مليار في عام واحد هو حكم، حكم عام الإخوان أو عام حكم الإخوان في عام واحد 250 مليار هذه أرقام مثبتة وفي عام واحد قام الإخوان بالاستلاف، أكثر

من ربع ما قام به حسني مبارك على مدار 30 سنة، هذه أرقام مثبتة أي أرقام ثمانية هي أرقام ذات أهواء سياسية هذا أولاً، ثانياً: حضرتك إحنا بالوقت نتكلم في تقييم مئة يوم طب ما تخلينا نشوف البرنامج اللي قام في الترويج له من قبل الإخوان في المئة يوم الأولى للدكتور محمد مرسي، المائة يوم الأولى للدكتور محمد مرسي وعد المواطن المصري بحل أزمات المرور، ووعدهم بالقضايا حل أزمات المرور والأمن والنظافة والخبز والوقود وهي الخمس أزمات التي قال هو أنه سيحلها للمواطن المصري، ويشوف حال هذه الأمور الخمسة يوم 6/30 كان حلها عامل إزاي، كان وضعها عامل إزاي، المواطنون واقفون في طوابير على الغاز وعلى العيش وعلى الدولار وعلى البنزين وما فيش كهرباء في البيوت، هذا اللي عملوا الإخوان على مدار عام، قارن بقى الوضع يوم 6/30 بالوضع الحالي فيما يخص شؤون المواطن المصري ما فيش حد واقف على طوابير غاز وطوابير بنزين والكهربا موجودة وما فيش حد واقف على طوابير خبز، أما أنك تطالب هذه الحكومة بأن هي يتحقق انجازات اقتصادية في الوضع أشبه بوضع الحرب اللي يقوم فيه الإخوان بالشارع ضد إرادة المواطن المصري وضد أمنه وضد سلامته فهذا تقييم خاطئ، آخر نقطة عايز أقولها أنه رأيي في هذه الحكومة أنها حكومة عادية وليست حكومة مميزة، قصدي في كل اللي أقوله هذا أنها حكومة أداؤها عادي وأداؤها غير مميز والانجاز اللي حصل انجاز سياسي وامني ضد إرادة ضد مجموعة هي في الأساس ضد إرادة وأمن المواطن المصري.

الحبيب الغريبي: أشكرك جزيل الشكر سيد أنيس، سيد بدر الدين، يعني أليس من المنطق أيضاً أن يكون الوضع الاقتصادي الحالي موروث بشكل أو بآخر على الأقل في جزء منه من الفترة السابقة يعني من عهد مرسي، أعطيك فقط يعني بعض العناوين كان هناك التركيز أساساً على المشاريع الإستراتيجية الكبرى يعني الوضع كان يتطلب حلول فورية ولكن التفكير انصب على هذه المشاريع الإستراتيجية الكبرى التي يمكن أن لا تؤتي ثمارها إلا بعد سنوات طويلة مثل مشروع قناة السويس وغير ذلك، التصنيف الائتماني حتى لمصر في عهد مرسي نزل إلى CCC يعني إلى درجة تعتبر منخفضة جداً، وتدلل على عدم قدرة الحكومة المصرية على الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه الخارج؟

أشرف بدر الدين: الحقيقة يعني المواطن المصري هو واقعه هو الذي يعيشه واللي

عاشه في فترة حكم الدكتور مرسي ويعيشه الآن هو اللي يرد على الدكتور أنيس لكن الحقيقة أنا خمس سنين عضو لجنة خطة وموازنة في مجلس الشعب ثم وكيل لجنة خطة موازنة ثم عضو لجنة شؤون مالية واقتصادية مجلس الشورى والأرقام إلي أقولها الحقيقة أرقام الموازنة العامة للدولة وأرجو أن يعود إليها وكلها أرقام صحيحة فأرجو أن يراجعها، الحقيقة الأستاذ أسامة مشكورا أشار إلى نقطة مهمة جدا فيما يتعلق بسعر الصرف وال 12 مليار دولار اللي خرجوا من مصر أثناء فترة الحكم العسكري وليه حافظوا على سعر الصرف وده أدى إلى الخفض الاحتياطي، عشان دول لما يجو يغيروا الفلوس لا يتكفوا لا يخسروا فعشان كده خلوا الدولار بستة جنيه وحافظوا عليه عشان الناس هذه لما تيجي تحول فلوسها للدولار و تطلعها برا لا يخسر ولا جنيه أما لو كان سمح بتحرير ولو جزئي وتدرجي لسعر العملة كان دول ممكن يخسروا ودي كانت إحدى السياسات الخاطئة خلال هذه الفترة واللي أدت إلى انخفاض الاحتياطي بهذا الشكل الكبير، الأمر الآخر في التقرير اللي هو قيل أن الحكومة الحالية تهدف إلى أن يصل عجز الموازنة إلى 1.9% لا اللي خطط لهذا واعتمد هذه الموازنة هو مجلس الشورى والحكومة كانت مقدمة حكومة الدكتور هشام قنديل مقدمة موازنة للمجلس بعجز 9.6% إحنا عملنا مجموعة من الإجراءات مناقشة الهيئات الاقتصادية خفض في بعض بنود الموازنة والباب الثاني وغيرها، وبعض بنود الدعم أدى إلى خفض حوالي 18 مليار جنيه وفرناهم للشعب المصري وده إلي أدى إلى خفض عجز الموازنة إلى 9.1، حكومة الانقلاب بعد 30/يونيو ولحد النهارده معدل الاقتراض بتاعها زاد عن المعدل خلال السنة الماضية 25 مليار وده سيصل بالعجز إلى 300 مليار جنيه لأول مرة كما سيوصل العجز إلى 15.3% يعني العجز كان قبل السنة اللي فاتت 14% إحنا خططنا يبقى 9.1% سيصل في ظل هذه الحكومة إلى.. حضرتك سؤالك.

غياب الخطط البديلة

الحبيب الغريبي: عفوا ولكن وزير المالية الدكتور أحمد جلال يقول إن الاحتياطي النقدي وصل إلى 20 مليار دولار بعد أن كان بحدود 13 إلى 14 مليار دولار هذا في آخر مقابلة.

أشرف بدر الدين: أنا مش عارف أصدق مين، بس أنا عندي تقرير البنك المركزي بالأرقام اللي بقول إنه هو 18.9 نزل إلى 18.7 وفقد 207 مليون دولار في الشهر اللي

فات، ومنهم طبعاً السبعة مليار اللي جايين من دول الخليج، فلو شلناهم يعني مفروض الأربعة عشر دول صاروا 11 لولا السبعة اللي جاءوا هم اللي زادوا الاحتياطي، الأمر الآخر فيما أشرت إليه في مشروعات إستراتيجية طبعاً ده كان أمر مهم جداً ومهم أن نخطط للمستقبل ولكن على أرض الواقع تقرير وزارة الاستثمار قال إن عام 2013/2012 اللي حكم فيه الدكتور مرسي تأسس 8941 شركة مقابل 7008 شركات في السنة اللي قبلها بزيادة 27.5% هذه وفرت 96 ألف فرصة عمل وقال إنه في النصف الأول من حكم الدكتور مرسي حصلت توسعات في 720 شركة برأس مال 36 مليار جنيه وهذا متوقف تماماً الآن سواء إنشاء مشروعات جديدة أو شركات جديدة أو توسعات جديدة، أنا أرجع الأستاذ أنيس لتصريح أول أمبارح لوزير صناعة حكومة الانقلاب منير فخري عبد النور في لقاء الجمعية المصرية البريطانية لرجال الأعمال بالنص قال: "مصر سوف تفلس بسبب غياب الأمن والاستقرار ودولة القانون" وقال بالنص: "لا توجد لدى الوزارة خطط بديلة لمواجهة هروب الاستثمارات للخارج" هذا وزير في حكومة الانقلاب يقول هذا صراحة مش أنا اللي بقول يعني.

الحبيب الغريبي: خليني أسأل الأستاذ خالد الوزني، أستاذ خالد إلى أي حد سيبقى الاقتصاد المصري مرتهن بالوضع السياسي وهل يمكن القول يجوز القول بأن انفراج الأزمة السياسية قد يمهد الطريق أمام تعافي الاقتصاد المصري؟

خالد الوزني: مما لا شك فيه أن الاقتصاد المصري هو اقتصاد متنوع يعني تستطيع أن تعتمد على هذا الاقتصاد بسبب تنوع هيكله بشكل كبير بين الزراعة وبين الخدمات بما فيها السياحة وبين حتى المشاريع الصناعية والتجارة، هذا الاقتصاد دائماً كان اقتصاداً قادراً على أن ينمو وأن يتقدم إذا أحسنت إدارة دفة الشأن الاقتصادي وأنا اتفق مع الأخ أسامة الحقيقة فيما يتعلق بأن الأرقام بحد ذاتها ليست هي الأساس في الحكم لأن الأرقام قد تخدع أحياناً وبالتالي الأهم من ذلك كما أشرت أنا سابقاً أن يشعر المواطن المصري أن هناك تحريكاً لعجلة الاقتصاد، أن هناك وظائف، علينا أن لا ننسى أن هناك أكثر من 3 ملايين و 600 ألف مواطن مصري في حالة بطالة والجزء الأكبر منها في الشباب حوالي 50% منها في سن الشباب و 70% منها من المتعلمين، إذن مثل هذه الشريحة من المواطنين تريد أن ترى حركة على أرض الواقع في الاقتصاد، لا نستطيع أن نحكم على حكومة في 3 شهور ولكن لا بد أن تخرج أيضاً كما أشرت سابقاً بخلية إنقاذ تضع خطة طوارئ لأن قناعتني أن الاقتصاد المصري قادر على التقدم وقادر على أن يولد

فرص العمل، وقادر على أن يعود كأكبر اقتصاد عربي موجود في المنطقة ليس فقط بحجم السكان بل أيضا بالموارد المادية المختلفة، بالتالي هناك لا شك طلب مهم من الحكومة الحالية وهو أن تكون متواصلة وعلى اتصال مع كافة القطاعات الاقتصادية وخبراء الاقتصاد للخروج بخطة طوارئ يتوافق عليها الجميع حتى يشعر المواطن المصري أن دخله لا يتأكل لأن وجود نسبة 10% تضخم في حين أن العالم كله تحت نسبة 2% هذه إشارات صعبة الحقيقة، لا شك أن الضغوطات على العملة موجودة ولكن أنا لا أقول أن على الحكومة أن تثبت سعر الصرف وتدافع عنه ولكن أيضا لا يمكنها أن تترك سعر الصرف ينحدر لتعود الدولة مرة أخرى إلى السوق المصري وبالتالي عليها أن تتدخل.

الحبيب الغريبي: سيد وزني هذه حلول تقنية، حلول قد تكون متاحة في وضع عادي، ولكن نحن نتحدث عن حقل سياسي إلى حد كبير ملتهب، عن حالة اضطراب سياسي وأزمة سياسية في مصر، يعني كيف يمكن للمواطن العادي أن يلمس كل هذه المتغيرات على الأرض والأرض نفسها متحركة؟

خالد الوزني: يعني بداية خليني أبدأ من موضوع المنحة الخليجية الحقيقة، في منها 3 مليارات وتم تحويلهم تتعلق بالحزمة التحفيزية للاقتصاد المصري، لماذا لا نبدأ اليوم بهذه الحزمة التحفيزية بتشغيل المصانع المغلقة، بتحريك عجلة المقاولات والبنى التحتية في الاقتصاد الوطني، ضخ 3 مليارات دولار في الاقتصاد المصري سيكون له أثر بشكل أو بآخر، القضية الثانية التي أشار إليها الأخ أسامة أيضا هي أنه لا تكفي قضية تحويل مبالغ كمنح للخزينة هنا أو هناك، إذا لم تكن هناك حزمة كحزمة اليونان بمعنى إنقاذ بعض المؤسسات، بمعنى ضخ استثمارات، أقول إذا أرادت الدول الأخرى أن تساعد مصر لا يكون عن طريق تحويل أموال فقط ولكن عن طريق التحفيز المباشر للاقتصاد عبر الاستثمارات بدل إخراج استثمارات من مصر إلى الخارج أو ما شابه، وبالتالي لا بد من حزمة تحفيزية مباشرة حتى يشعر المواطن المصري أن هناك فرص عمل وأن هناك حركة اقتصادية حقيقية.

الاقتصاد المصري والتوظيف السياسي

الحبيب الغريبي: أشكرك سيد الوزني، سيد محمد أنيس كيف بالإمكان إخراج الاقتصاد المصري الذي بالنهاية هو عيش الناس اليومي من التوظيف السياسي ومن كل هذه

التجاذبات السياسية؟

محمد أنيس: صحيح، أتصور أولاً إنه الخمس نقاط التي عجز الإخوان عن تنفيذها في برنامجهم بتاع المئة يوم لازم يكون أداؤها اضطرارياً وأكرر الخمس نقاط دول هي المرور والأمن والنظافة والخبز والوقود، الخمس أمور دول لازم يكون فيهم الغايات المطلوبة وده ما تقدرش تحققه إلا من خلال السياسة ومن خلال الأمن، النقطة الثانية والتي تفضل بها الدكتور في حديثه لي إن أنت محتاج بالفعل يكون في استثمارات مباشرة سواء كانت استثمارات من خلال الموازنة العامة للدولة أو استثمارات من القطاع الخاص، أعتقد إن دي من النقاط الإيجابية في خطة الحكومة الحالية إنه هو عامل بند وبدأ بالفعل في تنفيذه وفي حوالي 35 مليار جنيه استثمارات عامة سيتم ضخها خلال العام المالي، هذه الاستثمارات بدأنا نشوفها بالفعل في إصلاح وصيانة لشبكة الطرق ومشاريع البنية التحتية وأشياء من هذا القبيل، ده مفيد جداً للاقتصاد ومفيد إنه بزيد نسبة العمل وتقليل البطالة.

الحبيب الغريبي: أشكرك سيد أنيس، سيد بدر الدين باختصار لم يعد هناك وقت، الناس يقولون الآن اختصموا كما شئتم ولكن انتبهوا ربما تكون هناك ثورة جياع قادمة في مصر،

يعني كيف يمكن فعلاً التعاون مع بعض من أجل إخراج الاقتصاد المصري من عنق الزجاجة؟

أشرف بدر الدين: طبعا الاقتصاد والسياسة صنوان مرتبطان لا ينفصلان وفي ظل غياب برلمان يراقب الحكومة ويحاسبها فلا بد سينتشر الفساد وتعود الاحتكارات، وفي ظل غلق كل منابر التعبير عن الرأي وغلق مؤسسات المجتمع المدني.. يعني حزب الحرية والعدالة وحله، جماعة الإخوان المسلمين وحلها والخدمات اللي كانت بتقدمها للناس، كيلو اللحمة اللي في عهد مرسي كان يوصل للناس بـ 40 جنيه لحد عندهم، النهاردة بقى بـ 50 جنيه 25% زيادة، فهذه الحكومة وعدت الناس بالرخاء والاستقرار تبخرت هذه الوعود، وعدوهم بالعيش والحرية والعدالة والكرامة لم يعد هناك لا عيش ولا حرية ولا كرامة ولا عدالة.

الحبيب الغريبي: أشكرك سيد أشرف بدر الدين عضو الهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة، أشكر السيد محمد أنيس القيادي في حزب الدستور وعضو جبهة الإنقاذ من

القاهرة، ومن القاهرة أيضا أسامة غيث الكاتب الصحفي والخبير الاقتصادي، ومن
عمّان خالد الوزني الخبير والمحلل الاقتصادي، بهذا تنتهي هذه الحلقة من حديث الثورة
شكرا لكم على المتابعة وإلى اللقاء.